مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

من المركزية إلى اللامركزية والخصخصة: نحو رؤية لتطوير واقع التعليم العالي في العراق

د. حميد الهاشمي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّةٍ لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

من المركزية إلى اللامركزية والخصخصة: نحو رؤية لتطوير واقع التعليم العالي في العراق

د. حميد الهاشمي *

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، العراق، المركزية، اللامركزية، الجامعات العراقية، تصنيف الجامعات، الجامعات البريطانية، المجلات العلمية، معامل التأثير العربي.

الملخص:

من الملاحظ أن واقع التعليم العالي في العراق يعاني من مشاكل عدة، بعضها مركبة وشائكة، وبعضها الآخر يسهل تجاوزها. فهناك من المشاكل ماهو مرتبط بالسياسة الحكومية في إدارة المؤسسات التعلمية، تحت لواء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والآخر مرتبط بالمؤسسات التعليمية ذاتها، سيما بالمناهج والمقررات الدراسية. وهناك نوع آخر من المشاكل متعلق بالطرف المباشر بالعملية التعليمية وهو التدريسي.

باعتقادنا أن المعضلة الرئيسية في واقع التعليم العالي العراقي تكمن في المركزية التي تتجلى في: الإدارة، والتعيين، وتنسيب الطلبة وفق الإستمارة الألكترونية. وهذه الجوانب قد خلقت بدورها المشكلات التالية:

أولاً: إن مركزية الإدارة قد أثرت في اختيار آلية الكفوئين للإدارة ناهيك عن تعيين البعض من غير الكفوئين.

ثانياً: كون الوزارة ملزمة بتعيين كل حامل لشهادة عليا في مؤسسات التعليم العالي، فقد أثر هذا الإجراء، وبشكل كبير في نوعية، وكفاءة الأساتذة، والكوادر التدريسية، الذين يعملون في مؤسساتنا التعليمية.

ثالثاً: إن عملية التنسيب أو القبول المركزي لطلبة البكالوريا، أو ما يعادلها من قبل وزارة التعليم العالي، قد ساهمت باختلال معادلة (مخرجات التعليم– حاجة البلد إلى الخريجين)، حيث

* أستاذ علم الاجتماع – الجامعة العالمية – لندن

برز الترهل في بعض تخصصات العلوم الإنسانية، والإجتماعية، بمقابل النقص الحاد في التخصصات العلمية، والكوادر المهنية. كذلك في إطار نفس التخصصات (علم الاجتماع مثلاً)، بمقابل شحة التخصصات (الخدمة الاجتماعية وعلم النفس) التي يحتاجها المجتمع فعلياً.

رابعاً: عملت الإدارة المركزية على تدني واقع جامعتنا في سلم التصنيفات العالمية للجامعات.

خامساً: من سلبيات الإدارة المركزية للتعليم العالي في العراق أيضاً، هو فرض امتحان دور ثالث للطلبة الراسبين، إضافة إلى استثناءات تعيين، ومنح امتيازات الاستثناء من القبول الجامعي أو منح درجات إضافية إلى بعض الفئات مثل (أبناء الشهداء أو ذويهم). وهذه قد أثرت على نوعية وجودة التعليم العالي ومصداقيته وهيبته إلى حدٍ ما في الداخل والخارج.

سادساً: بطبيعة الحال يتأثر واقع النشر العلمي، والدوريات العلمية التابعة للمؤسسات العلمية التعليمية العراقية سلباً، نتيجة العمل بطريقة التعيين والإدارة المركزية.

في هذه الورقة سنعمل على تسليط الضوء بشكل أكبر على مفارقة الإدارة المركزية والانسياق في (ريعية الدولة)، التي تعتمدها وزارة التعليم العالي في العراق، عوضاً عن منح نوع من اللامركزية في تعيين الأساتذة، والمدراء، ومحرري المجلات العلمية، وقبول الطلبة، وتحديد المقررات الدراسية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، إقرار الخصخصة أو نوعٍ منها لمؤسسات التعليم العالي، من أجل عمل أكثر جدية وابتعاداً عن (الإتكالية) على الدولة. وسنعطي مجالاً للمقارنة بين الأنظمة، والتجارب المتطورة في العالم كما هو الحال في المملكة المتحدة على سبيل المثال.

وفق ذلك، وضع الباحث أربعة أهداف رئيسية لهذه الورقة وهي:

1. تشخيص سلبيات المركزية في مؤسسات التعليم العالي في العراق.
2. إبراز أهمية الخصخصة في النهوض بواقع التعليم العالي في العراق.
3. عمل عدد من المقارنات لأنظمة التعليم والإدارة التعليمية في مجال مؤسسات التعليم العالي خصوصاً في بعض البلدان المتقدمة مثل بريطانيا بالعراق.
4. بلورة حزمة من المقترحات نعتقد أن من شأنها أن تساهم في تحسين واقع التعليم العالي، سواء فيما يتعلق بمخرجاته، من الكفاءات المتخرجة، أو دوره في المجتمع، أو واقع البحث العلمي، وكذلك تصنيف الجامعات.

يعتبر هذا البحث من النوع المكتبي، بالإضافة إلى اعتماد الباحث على ملاحظاته وخبرته في العيش والعمل والاحتكاك بأوساط علمية أوربية لمدة تعدت العقدين من الزمن، كذلك إتمامه لأكثر من عمل علمي، يتعلق بمراجعة واقع التعليم والتعليم العالي خصوصاً في العالم العربي.

مراجعة بعض الدراسات السابقة:

في دراسته (لواقع الإدارة اللامركزية لعمداء كليات جامعة بغداد من وجهة نظر معاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية)، هدف يوسف يعقوب شحاذة (شحاذة، يوسف يعقوب، واقع الإدارة اللامركزية لعمداء كميات جامعة بغداد من وجهة نظر معاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية، مجلة الأستاذ، العدد 209، مج 2، 2014، ص ص 378-357) إلى التعرف على واقع الإدارة اللامركزية لعمداء كليات جامعة بغداد ذوي التخصصات الإنسانية، ومحاولة فهم صلة المشكلات والسلبيات الموجودة بنمط الإدارة المركزية وهرمية مستوياتها وتعدديتها وطول خطوط الاتصال الرسمية، ومحدودية الصلاحيات التي تمنح للعاملين، وكيف تشكل هذه عائقاً أمام الطموحات التنموية والإصلاحية عبئاً على المؤسسة. استخدم الباحث الإستبيان والتقنيات الاحصائية لتحليل البيانات المتحصلة.

وقد اظهرت نتائج العمل ظهور وجهات نظر متقاربة بين اجابات العينة، تركز على أهمية منح صلاحيات أوسع في ظل إدارة لامركزية من شأنها أن تؤدي إلى تقليل هدر الوقت وتحمل المسؤولية وقصر الروتين وخلق الدافعية لدى العاملين. وأوصت الدراسة باعتماد ادارة لامركزية تتخطى حلقات الروتين الاداري بمنح صلاحيات أكثر للمرؤوسين. فضلاً عن ذلك اقترحت اجراء دراسات مماثلة للتطوير الاداري تتعلق بنظام اللامركزية ومدى فاعليته خصوصاً في المجال الأكاديمي.

بينما درس (وليام لو William Yat Wai Lo) في عمله الموسوم (لامركزية التعليم العالي وآثارها على الاستقلال التعليمي في تايوان Decentralization of Higher Education and its Implications for Educational Autonomy in Taiwan)، آثار اللامركزية على الاستقلال التعليمي في تايوان من خلال التحليل التاريخي والوثائقي. لرسم إطار تحليلي ، يبدأ بفحص موجز لمفهوم الاستقلال الذاتي. ويتبع ذلك فحص الكيفية التي أثرت فيها اللامركزية على العلاقة بين الدولة، والمؤسسات في التعليم العالي في تايوان، باستخدام نموذج هرمي من ثلاثة مستويات. بعد تحليل اللامركزية على أنها ممارسات تمكينية،

يجادل البحث على أن ظهور ثقافة الأداء قد أدت إلى تناقض مع إصلاحات اللامركزية، حيث شكلت اللامركزية بيئة جديدة للإدارة التعليمية في تايوان من ناحية، وفي الوقت نفسه أثارت قضية البيروقراطية في التعليم من جهة أخرى. وقد خلص إلى أن المؤسسات التعليمية أصبحت أكثر استقلالية بشكل عام. وأن إدارة المؤسسات التعليمية تحتاج أيضاً إلى الاستفادة من المؤشرات لإصلاح وترتيب منظوماتها. هذا المطلب من المسؤولين الحكوميين ومديري الجامعات يتفق مع السعي لتحقيق معايير الجودة. في الواقع ، قد تستفيد بعض المؤسسات ، مثل تلك التي لها تاريخ أطول وسمعة أفضل وتلك المصنفة في المستوى الأعلى، من انتشار ثقافة الأداء. على سبيل المثال، حصلت جامعة تايوان الوطنية على أكبر نسبة من التمويل البحثي في مشروع ''خمسة أعوام–خمسة مليارات''.

في العلاقة بين المؤسسة والدولة، لا تظهر النزاعات بشكل معقول إلا قبل تحقيق توازن جديد. في العلاقة بين الدولة والأفراد، والعلاقة بين المؤسسات والأفراد (المستويان 2 و 3)، كانت ممارسات المشاركة في الديمقراطية ستؤثر في نفوذ الأفراد على المستويات المؤسسية والمحلية والوطنية. ومع ذلك، أدى النزاع حول المساءلة إلى توتر بين المعلمين والدولة ووكالاتها

(William Yat Wai Lo, Decentralization of Higher Education and its Implications for Educational Autonomy in Taiwan, Asia Pacific Journal of Education, June 2010, issue 30 (2):127-139)

من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة، يتضح مدى النجاح الذي يمكن أن يتحق جراء اتباع نظام اللامركزية في إدارة الجامعات، حيث أثبتت تجارب العديد من البلدان المتقدمة ذلك. أيضاً في نفس السياق، فإن خصخصة (Privatization) الجامعات، يمكن أن تأتي ثمارها في تطور تلك المؤسسات وتعزيز استقلاليتها، ناهيك عن فتح آفاق لتطورها من خلال الوفرة المالية التي يمكن أن تتحقق وإمكانية استقطاب الكفاءات الأفضل، وتوسيع آفاق تعاونها مع المجتمع، وقطاعاته الإنتاجية خاصة.

المركزية واللامركزية:

اللامركزية هي منح صلاحيات واسعة غلى الوحدات الإدارية الأصغر وعدم ربطها بسلطة مركزية. وهذا ما ينطبق على سلطات الأقاليم والمقاطعات والمحافظات مثلاً فيما يتعلق بالإدارة

السياسية أو الحكم المحلي. أما في التعليم فهو منح الصلاحيات للمؤسسات التعليمية بالادارة واتخاذ القرارات المناسبة التي تصل حد إدارة مواردها المالية والتحكم بحجم الموارد البشرية، والرواتب والمقررات وما إلى ذلك. وهذا الأمر قد يبدأ من المدرسة الإبتدائية وصولاً إلى الجامعة.

ويبرز انتقال السلطة بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء العالم سواء في الدول الفدرالية أو المركزية. حيث يُعد نقل السلطة نزولاً إلى الأقاليم تطوراً هاماً للغاية، وقد يشمل إدخال هيئات سياسية جديدة على المستوى دون الوطني وتوسيع سلطاتها. حيث أن أي شكل من أشكال انتقال السلطة ينطوي على قدر من الشرعية دون القطرية، وشكلاً من أشكال لامركزية السلطة والموارد. (West, 2010, P. 2) وتميل البحوث في مجال التعليم إلى التركيز على اللامركزية أو تفويض المسؤوليات إلى المدارس، مما يمنحها استقلالية في مختلف المجالات. وقد ظهر تباين بين البلدان في المدى الذي يُبلغ فيه موظفو المدارس عن اتخاذ القرارات على مستوى مدارسهم. فمثلاً، يتم اتخاذ قرارات على مستوى المدارس في إنجلترا أكثر من ألمانيا أو اسكتلندا بنسبة (91٪ مقابل 30٪ و 30٪). ومع ذلك، قد لا تكون هذه البيانات انعكاساً دقيقاً للسياسة، كما أنها تخفي مدى ونوع المركزية. (West P. 3)

منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، مثل محور «المركزية–اللامركزية»، خاصةً كما هو موضح في أعمال إسحاق كاندل Isaac Kande، محوراً رئيسياً للدراسات المقارنة في مجال التعليم. لقد جادل كانديل على أن القضايا المتعلقة بالسلوك الداخلي للصف الدراسي (الداخلي)، يتوجب أن تتمتع باللامركزية قدر الإمكان، في حين أن القضايا المتعلقة بالإدارة، والهيكل المدرسي، وتنظيم النظام التعليمي يمكن أن تكون مأمنة بإدارة مركزية (خارجية). بعد عام 1988، أجرت الحكومات المتعاقبة في المملكة المتحدة إصلاحات وضعت المزيد من السيطرة المركزية على المناهج، وحتى أساليب التدريس (داخليا)، في حين تم نقل تمويل المدارس وإدارتها إلى مستوى المدرسة. ويرى ديفيد تيرنر: «أن اتباع نهج مبسط تجاه المركزية واللامركزية من غير المرجح أن يكون مثمراً. وبدلاً من ذلك، يجب أن نعترف بدور الدولة في إيجاد «إطار متساهل» للأنظمة التعليمية. يمكن بعد ذلك النظر إلى الإجراء المحلي كجزء من سياسة تستوعب أو تقاوم الآثار المترتبة على ذلك الإطار

. (David Turner, Privatisation, Decentralisation and Education in the United Kingdom: The Role of the State, International Review of Education, Vol. 50, No. 3/4 (Jul., 2004), pp. 347-357)

يوضح الشكل التالي (رقم 1) الفروقات بين النظامين المركزي واللامركزي

أسباب اختيار النظام المركزي	أسباب اختيار النظام اللامركزي
– رغبة الرئيس الإداري في مباشرة السلطة بنفسه. – الرغبة في توحيد أنماط النشاط والعمل في مختلف مناطق الوزارة. – انتفاء العيوب التي تترافق مع اللامركزية بسبب ما وفرته التطورات العلمية الحديثة والتقنية التي سهلت الاتصال وسرعة وصول القرار والتعليمات إلى بقية أجزاء الجهاز الإداري. – يعتبر الوسيلة الأمثل لتنفيذ خطط التنمية الشاملة. – يلعب شكل الدولة ومساحتها وعدد سكانها وتشابههم في اللغة والدين والثقافة دورًا هامًا في اختيار النمط المركزي.	– اللامركزية تمنع التضخم في ممارسة السلطة. – إن اتساع حجم التنظيمات الإدارية يستدعي الأخذ بأسلوب اللامركزية. – رغبة في التخفيف من أعباء القيادة الإدارية لتتفرغ لوظائف أخرى. – تؤدي إلى توسيع وتنمية خبرات القيادات الإدارية بحيث تصبح اللامركزية أداة لتدريب قادة المستقبل. – تؤدي اللامركزية إلى تدعيم التعاون بين المستويات المختلفة في التنظيم الإداري فيما يتعلق بأداء برامجها، كما تعمل على رفع الروح المعنوية وخلق روح المبادرة والابتكار والقضاء على الروتين ومقومات تنفيذ البرامج.

المصدر: الحربي، مها محمد، تفعيل اللامركزية في إدارات التعليم، مجلة المعرفة، 03/03/2015

تبين المقارنة الفارق في طريقة التعامل، حيث المرونة وبعد النظر والعمل وفق مصلحة المؤسسة. ويتجلى ذلك في تخفيف أعباء البيروقراطية، وتدعيم التعاون بين الوحدات الادارية، وتناقل الخبرات وغيرها.

بينما يوضح الشكل الآخر (رقم 2) الفرق بين إداريتي التعليم التقليدية والمستقبلية.

إدارة التربية والتعليم اليوم	إدارة التربية والتعليم في المستقبل
– تقوم بمهمة حلقة الوصل بين الوزارة والمدارس.	– لديها استقلال مالي وإداري وتنظيمي أكبر.
– ضعف التخطيط والمتابعة لتحسين الأداء في المدارس وعدم وجود أهداف أداء واضحة.	– تخطط وتنفذ لتطوير التعليم في منطقتها بناء على أهداف واضح وبيانات دقيقة.
– النظام الإشرافي على المدارس تقليدي.	– تساند المدارس بالشراكة معها.
– فرص التواصل المهني بين المختصين والمعلمين قليلة.	– تغير في الدور الإشرافي على المدارس من التقليدي إلى دعم الابتكارات والممارسات المتميزة.
– عدم توافر آلية فعالية للحوافز والمحاسبية للمدارس.	– تربط بين المدارس لخلق مجتمع تعلم مهني.
– مشاركة ضعيفة للمجتمع.	– مشاركة مجتمعية قوية.
	– تتميز بالشفافية ونشر التقارير الدورية عن أداء منطقتها التعليمية.

المصدر: الحربي، مها محمد، تفعيل اللامركزية في إدارات التعليم، مجلة المعرفة، 03/03/2015

يلاحظ من بيانات المقارنة أعلاه أن الإدارة المستقبلية تعتمد على الاستقلالية، وتسير أمورها وفق ذلك وما يترتب عليه من أمور الشفافية، وإعادة النظر في الأدوار.

في إنجلترا، يدار التعليم لا مركزيًا، حيث تعتبر السلطات التعليمية المحلية LEA، هي المسؤولة عن إدارة التعليم، وبدورها تفوّض معظم اختصاصاتها، للمؤسسات التعليمية التي تقع في دائرتها، وتعطى صلاحيات واسعة لمجالس المدارس، كما تفعل المشاركة المجتمعية بشكل كبيرة.. والتدخل الوحيد من الإدارة المركزية، يكون من قسم التربية والعلم DES، بهدف «ترقية التعليم وتطويره، والوقوف على كيفية تقديم الخدمة التعليمية، بشكل يدعم الديمقراطية، وتكافؤ الفرص، ويحقق العائد المأمول من التعليم»، وميزانية التعليم في بريطانيا، تتكفَّل الإدارة المركزية، بتدبير نحو

60 % منها، بينما الـ40 % الباقية، تتحصل عليه المقاطعات من عوائد الرسوم والضرائب.. ومن الناحية الإدارية، فإن المدارس الحكومية (غير الخاصة)، هي مدارس أنشأتها السلطات التعليمية المحلية، ومدارس تموّلها هذه السلطات، ولكن إنشاءها كان من قبل هيئات تطوعية. (الحربي، 2015)

فمن واقع تجربتنا في المملكة المتحدة، نزعم أننا على اطلاع بمسألة استقلالية المؤسسات التعليمية، فكل مدرسة ابتدائية مثلاً، تتمتع باستقلالية لا تتمتع بها جامعات بلداننا. فمديرة (عادة تكون الأغلبية من النساء هي من تعمل في التعليم الإبتدائي كما هو الحال في بلداننا)، مديرة المدرسة لها صلاحيات التعيين وانهاء عقد عمل أي من كوادر المدرسة. بمعنى أن لا سلطة عليا عليها وعلى إدارة المدرسة في تعيين أو إنهاء عقد عمل أي من موظفيها، إلا أن هناك نوع من المتابعة والرقابة (بمثابة المفتش التربوي)، واللجان التي تقيم مدى صلاحية وجودة المدرسة سواء باعتبارها مكاناً لقضاء الأطفال والموظفين ساعات من النهار فيها، أو باعتبارها مؤسسة تعليمية تقدم تعليماً ذا جودة جيدة. وفق ذلك، يجري تقييم المدرسة ابتداءً من صلاحيتها بناية تتوفر فيها التسهيلات والأمان والفضاء الصحي، وصولاً إلى اعتمادها مقررات ومناهج تعليمية متطورة وتتجدد باستمرار، وتعتمد أسالباً تربوية تحفظ كرامة الأطفال وتنشأهم بالشكل المقبول وفق المعايير المتعارف عليها في البلد.

رغم أن المدرسة تتلقى دعماً مالياً من السلطات المحلية التي تقع فيها، إلا أنها تعتمد نظاماً للتمويل الذاتي بقدر ما، وذلك من خلال بعض الأساليب التي من ضمنها تبرع بعض الجهات الخيرية، ونظام إدارة مالية ذاتي يوازن بين صرفيات المدرسة واحتياجاتها. في حالة الإخلال بشروط الجودة، والمعايير المطلوبة على أقل تقدير، قد يصل الأمر إلى اغلاق المدرسة وتسريح موظفيها.

على نفس غرار المدارس، تقريباً تبدأ الجامعات بتطبيق نظام الإدارة اللامركزية، ونظام الخصخصة، إلا أن الجامعات لديها فرص تمويل كبيرة باعتبار أنها تتقاضى أجوراً دراسية سواء من الطلبة الأجانب، أو المواطنين، على أن تكاليف الدراسة للمواطنين وأبناء الإتحاد الأوربي (لم تبدأ خطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي حتى الآن)، أقل بفارق كبير عن الأجانب. وبهذا فإن مصادر التمويل متوفرة خصوصاً بالنسبة لبلد مثل بريطانيا يعتبر اقتصاديات التعليم مصدراً ليس بالقليل من مصادر دخله.

لقد دفعت عقلية النظام اللامركزي والخصخصة إدارات الجامعات إلى توسيع عملية الإستثمار في هذا المجال من أجل تأمين وضعها وديمومتها واستمرار تطورها من خلال الاستثمار في بناء مجمعات سكنية، تخصص غالباً للطلبة المقيمين (بمثابة أقسام داخلية للطلبة كما لدينا)، ويتم تأجيرها لهم بأسعار تنافسية. هذا فضلاً عن المصالح الأخرى التي تتم الاستفادة المادية منها مثل: المقاهي والمطاعم، والملاعب والقاعات الرياضية، والمسابح، بل حتى مواقف السيارات وغيرها.

باعتقادنا كل ذلك ناجم عن التنافسية (competitiveness) التي تتم بين الجامعات جراء هذا النظام من الإدارة. وبالنظر إلى هكذا تنافس، ماذا نتوقع أن ينعكس على واقع التعليم ومخرجاته؟ بالتأكيد تنافس على جودته، وتقديم الأفضل من أجل كسب سمعة طيبة، ما يعني كسب عملاء أكثر. لكن بالنظر إلى واقع جامعاتنا فإننا نرى أن من المعضلات الرئيسية في عملها، هو ارتباطها بوزارة التعليم العالي، وبالتالي خضوعها التام لإدارة مركزية، تجعل من تلك الجامعة مجرد دائرة تابعة وخاضعة لا تمتلك قرارها حتى في أمر تعيين موظفيها، وتحديد أعداد عملائها، فضلاً أنها تدار بصورة غير مباشرة من جهة أخرى. وتبرز اشكالات الإدارة المركزية هنا في الاحتمالات التالية:

1. اختيار غير الكفوئين للإدارة.
2. تعيين كوادر تدريسية غير كفوءة (كون الوزارة ملزمة بتعيين كل حامل لشهادة عليا) في مؤسسات التعليم العالي من قبل الوزارة.
3. فرض أعداد من الطلبة يكونون خارج القدرة الاستيعابية لتلك الكلية او ذلك القسم، عن طريق استمارة القبول الالكتروني لخريجي البكالوريا. ما يستدعي أن يتم تنسيب أو تعيين بعض التدريسيين غير الكفوئين من أجل سد النقص في الكوادر التدريسية.
4. الترهل في بعض التخصصات (علم الاجتماع مثلاً)، بمقابل شحة التخصصات (الخدمة الاجتماعية وعلم النفس) التي يحتاجها المجتمع فعلياً.
5. سوء جودة التعليم من خلال التدخل المركزي في فرض امتحانات الدور الثالث لطلبة الجامعات والمعاهد.
6. منح امتيازات غير علمية كاعطاء درجات إضافية لطلبة من أبناء (الشهداء، أو غيرهم بدواعي سياسية).

في شهر تموز/ يوليو 2017، أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي في العراق قراراً يقضي باعتبار الجامعة التكنولوجية (أُسست الجامعة سنة 1975)، جامعة مستقلة، وهي أول جامعة في العراق تحصل على هذه الميزة من قبل الوزارة. وفق ذلك القرار أعطت الوزارة للجامعة التكنولوجية صلاحية اتخاذ القرار دون الرجوع للوزارة. وبذا فإن للجامعة القدرة على تشكيل لوائح وقوانين خاصة بها، وتكون في نفس الوقت ضمن الإطار العام لقوانين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية. استقلالية الجامعة التكنولوجية ادت إلى خلق جو من الإبداع والمنافسة بين الجامعات العراقية، لأن قرار منح الاستقلالية جاء بناء على تقييم أدائها خلال الفترة السابقة.

(https://uotechnology.edu.iq/index.php/about-university/aboutuot)

ولعل من ثمار ذلك القرار هو دخول الجامعة هذه ولأول مرة تصنيف تايمز (Times University Ranking) البريطاني للجامعات، ضمن ترتيب (1200-1001) للعام 2020. وهي ثاني جامعة عراقية في التصنيف حيث سبقتها جامعة بغداد بالترتيب (801-1000).

(https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/locations/IQ/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats)

المركزية وواقع النشر وحال الدوريات العلمية العراقية:

باعتبار أن النشر العلمي أحد أهم المؤشرات المعتمدة في التصنيفات الدولية للجامعات، وهو مؤشر ومعيار مهم للتطور العلمي في أي بلد ومؤسسة علمية، فإنه لابد أن يؤخذ بنظر الاعتبار حين الحيث عن اي تقييم أو مراجعة لواقع التعليم العالي في بلدنا. والحديث عن واقع النشر العلمي، يقتضي الحديث عن واقع وحال الدوريات العلمية التابعة للمؤسسات العلمية التعليمية العراقية. فرغم الريادة والتميّز الكبيرين لعدد من الدوريات العراقية في القرن السابق وعلى الأقل ابتداء من منتصف القرن، فقد برزت مجلات علمية عراقية رصينة مثل (مجلة الآداب) التابعة لكلية الآداب بجامعة بغداد، ومجلات (سومر) المختصة بالآثار، و(الأقلام)، و(آداب الرافدين) والمجلات التابعة لجامعات البصرة والمستنصرية وغيرها. كانت هذه المجلات تصل إلى مختلف المؤسسات العلمية

والمكتبات العربية من الخليج إلى المغرب. أما الآن، فالمجلات العراقية لا تصل إلى القارئ العراقي وليس فقط العربي. ولا نغالي في ذلك. لكل هناك بعض نماذج الأعداد تصل إلى من نشر فيها أو إلى بعض المكتبات في بعض الجامعات العراقية وباحتشام. لقد ضعفت الاحترفية بالعمل، وقلت جودة المنشور إلى حدٍ ما، وضعفت سُبل التواصل والحفاظ على القارئ.

من المؤكد جداً أن أزمة احتلال الكويت قد خلقت فجوة كبيرة بين العراق وأشقائه العرب في مختلف بلدانهم، وذلك نتيجة القطيعة السياسية من جانب، والحصار الذي فُرض على العراق وأثر بشكل كبير على ترويج وتسويق وشيوع المنتج الابداعي العراقي، كما أنه قد أضعف من آليات وثقافة التواجد في المحافل والمناسبات العلمية والأدبية العربية، ما خلا بعض المبادرات المحدودة وخصوصاً الفردية. ورغم زوال أسباب تلك القطيعة، إلا أن ثقافة الأزمة كما يبدو لازالت شائعة من خلال استمرار عيش بعض مؤسساتنا وكوادنا الأكاديمية فيها أو استمرار تمثُّل ثقافتها. فالأغلبية من مطبوعاتنا بما فيها المجلات العلمية لازالت سيئة الطباعة ومحدودة التداول. أما على الصعيد الرقمي، فهناك تخبط كبير وسوء احترافية لا تقتصر على الصفحات التي تُعرض فيها الدوريات العلمية مثلاً فحسب، إنما حتى مواقع بعض الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. فمثلاً من النادر أن تجد موقعاً ألكترونياً لجامعة ما قد بقي ثابتاً كما هو كعنوان الكتروني دون تغيير وتبديل من فترة إلى أخرى، ناهيك عن تغير طريقة تابة اسماء بعض الجامعات والمؤسسات العلمية. وهذا ما يضعف من سمعتها، حيث تتعثر عملية البحث حولها عبر شبكة الإنترنت. ونفس الشئ يمكن أن يقال عن الاساتذة والباحثين الذين لا يحافظون على بيانات ثابتة ابتداء من الإسم الكامل دون تبدل أو إضافة، وصولاً إلى البريد الألكتروني الذي يقتضي أن يتم الثبات عليه قدر الإمكان، وأن يكون مطابقاً قدر الإمكان لإسم الشخص حتى يسهل عملية البحث عنه في القوائم البريدية عند الحاجة من قبل مؤسسات أخرى قد تحتاج التواصل معه، وغير ذلك من المشاكل.

إن عماد تطور أي بلد بصورة عامة، والمؤسسات العلمية فيه ومنها الجامعات طبعاً هم أساتذة الجامعات والباحثين عموماً، وإن ميدان النشر العلمي هو المعيار الرئيسي كما ذكرنا لتقييم كفاءتهم وأهليتهم. وهذا الميدان أو المنابر ينبغي أن تكون ذات سمعة معتبرة ومعترف بها، وتصل إلى أبعد حد ممكن من القراء والمهتمين. وعليه تظهر الحاجة باستمرار إلى النشر في دوريات عالمية تنطبق عليها تلك المعايير المعتبرة خصوصاً تلك التي تتبناها قواعد بيانات وشبكات نشر ذات سمعة طيبة مثل: (Scopus)، و(Francis & Taylor)، و(Emerald)، و(Elsevier) وغيرها.

ما أن أشهر قواعد البيانات (databases)، التي يمكن أن يعتمد عليها الأكاديمي في البحث، والاعتمادات المرجعية هي:

ABI/Inform، وهو متخصص في الأعمال (Business)، وAcademic Search، وهو متعدد التخصصات، وGoogle Scholar ، وهو محرك بحث مشهور أيضاً معني بمختلف التخصصات، وJSTOR ، كذلك متنوع، وLEXISNEXIS ، وهو معني بالأخبار الأكاديمية، وPsycINFO ، وهذا مهتم بعلم النفس، وPubMed/Medline المختص بالطب، وScienceDirect ، وهو متعدد التخصصات، والموقع الشهير Scopus ، وهو عام متنوع التخصصات. (https://www.library.wisc.edu/find/top-10-databases/)

لقد ظهرت أول فهرسة للاقتباس من المجلات العلمية في عام 1960م بواسطة معهد ”يوجين غارفيلد“ للمعلومات العلمية (ISI). وفي بداية الثمانيات بدأ معهد المعلومات العلمية باستخدام فهرسة الاقتباس لتحديد معامل التأثير للمجلة العلمية (IF)، وتم استخدام هذا المعيار كأساس لترتيب المجلات العلمية. فتوجه اهتمام الباحثين إلى النشر في تلك الأوعية آخذين بعين الاعتبار معامل التأثير لتلك الأوعية على مستوى التخصص. وقد تم ابتكار معامل التأثير (Impact factor) أو (IF) من قبل ”يوجين غارفيلد“، ومعامل التأثير للمجلات العلميّة المحكّمة هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع مجلة مهمة، لأنّه يُعتمد عليها ويتم الإشارة إلى أبحاثها المنشورة فيها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض.(قابيل، 2015)

لكن من المهم التحذير من المجلات المزيفة أو المفترسة (Predatory journals) التي لا تنتمي إلى مؤسسات علمية معينة، تلك المجلات التي جُل هم أصحابها الربح المادي، ولا تطبق المعايير العلمية المقبولة للنشر. وقد زادت أعداد هذه المجلات باضطراد كبير. فقد قام جيفري بيل، أمين مكتبة أكاديمية في جامعة كولورادو، في دنفر بالولايات المتحدة الأميركية. منذ عام 2008، بإعداد قائمة على الإنترنت تضمّ أسماء الناشرين المحتالين والمجلات المستقلة المزورة. حيث صاغ مصطلح ”الناشرين المفترسين“ لوصفهم. هذه المجلات تدعي ان لها معيار تأثير (Impact Factor) ولكن في الحقيقة هي معايير تأثير وهمية تصدرها جهات غير معتمدة. (عدد المجلات

الوهمية في تزايد مستمر حيث تجاوز عددها عشرة آلاف مجلة صادرة عن أكثر من 700 دار نشر وهمية). (بنجامين بلاكيت، 2015) [1]

وتلجأ تلك المجلات الوهمية إلى أساليب احتيال متنوعة لكن يمكن كشفها للمطلع، فمثلاً، اطلعنا على مجلة تصدر في تشيلي، لغة الاعمال المنشورة فيها هي الاسبانية، لكنها خصصت عدداً باللغة الإنكليزية، تضمن العشرات من البحوث وبعدد صفحات بلغ 664 صفحة. لكن الغريب فيه يمكن ايجازه بالنقاط التالية:

1. إن معظم البحوث المنشورة في هذا العدد لباحثين عراقيين ومن مختلف الجامعات العراقية.
2. إن تاريخ استلام كل البحوث تكاد تكون متقاربة، وتواريخ موفقة النشر أيضاً كما وردت في بداية صفحة النشر لكل منها.
3. إن فرق المدة بين استلام كل بحث وتاريخ الموافقة تعتبر قصيرة جداً وهي في الغالب 28 يوماً.
4. قمت بالتواصل مع أحد الزملاء الذين حصلوا على موافقة نشر من تلك المجلة، واستعلمت منه أكثر حولها، فوجدت أن المجلة أعطته قبول نشر دون أية ملاحظات وبظرف أيام فقط.
5. أبلغني ذلك الزميل أنهم قد دفعوا مبلغ تجاوز الـ(500) دولار، تكاليف نشر، وأن كل عملية التواصل مع المجلة والنشر قد تمت عبر شخص عراقي يسكن البلد وليس خارجه. يعني بمثابة مقاول او سمسار لتلك المجلة.
6. تدعي المجلة أنها مدرجة على مؤشر سكوبس (Scopus)، ولكن بعملية البحث حولها لم نتمكن من العثور عليها، كذلك قمنا باختيار بعض الأسماء التي نشرت لديهم في ذلك العدد عشوائياً وبحثنا عنه في محرك البحث بموقع سكوبس، فلم نعثر على أية معلومة حوله، في حين أن من ينشر بمجلة مدرجة على سكوبس، ينبغي أن تظهر بياناته خصوصاً ضمن تلك المجلة.

كل هذه المآخذ المذكورة أعلاه تدلل على أن تلك المجلة من ضمن المجلات المفترسة. لذلك نحذر الباحثين الراغبين بالنشر من الوقوع في شراك مثل هذه المجلات، وعلى غرار ذلك نحذر من المراكز غير العلمية التي تقوم بتنظيم مؤتمرات (تجارية) همها الربح، ولا تقدم فوائدا علمية حقيقية

1.للاطلاع على قائمة المجلات المزيفة والناشرين الوهميين، أنظر: https://beallslist.weebly.com

للمشاركين. فلا البحوث المقدمة تخضع لتقييم علمي حقيقي، وبالتالي فليس كل ما يقدم هناك ذا فائدة. إنها مجرد سفرات سياحية للبعض، سيما أؤلائك الذين توهمهم البدان التي تعقد فيها مثل ماليزيا وتركيا وغيرها. في حين أن لغة تلك المؤتمرات هي العربية، رغم أنها تقام في بلدان أجنبية.

معامل التأثير العربي مقدمة لتطبيق المعايير العالمية:

معامل التأثير (Impact factor) أو (IF) هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكَّمة ضمن مجال تخصُّصها البحثي، ويعكس **معامل التأثير** مدى إشارة الأبحاث الجديدة إلى الأبحاث التي نُشرت سابقًا في تلك المجلة والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك **معامل تأثير** مرتفعًا مجلة مهمة يُعتمد عليها، ويتم الإشارة إلى الأبحاث المنشورة، الاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تمتلك معامل تأثير منخفض. و»معامل التأثير العربي» الذي أُسس عام 2015 تحت مظلة اتحاد الجامعات العربية، وأصدر أربعة تقارير لحد الآن، ويُعرف أيضاً اختصاراً بـ»أرسيف ARCIF» الذي تم اطلاقه في الأردن من طرف مؤسسة «المعرفة». وتضم اللجنة العلمية لـ»معامل التأثير العربي» 41 عالما عربيا يمثلون 13 بلدا. تم من خلاله تصنيف نحو 450 مجلة عربية. وتعتبر مؤسسة «معرفة» قاعدة بيانات عربية تحتوي على ما يقارب 700 ألف سجل للمقالات والدراسات والبحوث الصادرة عن أكثر من 400 مؤسسة بحثية وأكاديمية ودار نشر في 20 دولة عربية. وقد وبدأ العمل على هذا المشروع في عام 2008 واستغرق إصدار أول تقرير عشر سنوات تمت من خلاله معالجة حوالي 4000 مجلة علمية عربية ليتم الموافقة على ما نسبة العشر. (الجزيرة نت)[2]

وقد وضع معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي ''أرسيف Arcif'' معايير أساسية لاختيار المجلات، تتوافق مع المعايير التي تعتمدها المؤشرات العالمية مع إجراء تعديلات معينة توائم الظروف و الخصائص والثقافة العربية. إن عملية اختيار المجلات العربية لكي يشملها معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي Arcif تخضع للمعايير: (http://e-marefa.net/arcif/criteria/)

2 للاطلاع على قواعد تصنيف المجلات لدى معامل التأثير العربي، أنظر:
http://www.arabimpactfactor.com/pages/tasnif.php

1. سياسات في تحليل الاقتباسات / الاستشهادات المرجعية (Citation Analysis.
2. تحليل الاستشهادات والاقتباس الذاتي.
3. تحليل الاستشهادات ونطاق التخصصات.
4. النطاق الزمني لتحليل الاستشهادات.
5. تغيرات اعتماد المجلات.
6. قضايا خاصة بتحليل استشهادات المقالات العربية.

مؤشرات الانتشار العلمي والاقتباس للباحثين:

لكي يتعرف الباحث والاكاديمي العراقي على أهمية ذلك، عليه أن يبحث عن إسمه وعدد الضربات في غوغل، ولربما يتوغل أكثر ليتعرف على عامل أج (h-index) الذي يقيس انتاجية وتأثير الأعمال المنشورة من قبل العالم أو الباحث. (عارف، 2014) وكذلك يقيس درجة الاقتباس أو الإشارة للأعمال المنشورة للعلماء، وذلك وفق تحليل الاقتباسات أو الاستشهادات المرجعية (Citation Analysis)، ويعتبر تحليل الاقتباسات (الاستشهادات) المرجعية أمراً رئيسياً في تقييم كل من الباحث والمجلة، ومدى تأثير هذه المجلة في البيئة العلمية، والبحثية.

مشروع بوابة المجلات العلمية العراقية:

في نفس السياق نتطلع إلى أن تكون لدينا مجلات تحقق تلك المعايير العالمية، وأن يصل نتاجنا العلمي إلى أقصى الحدود العربية على أقل تقدير. ولتحقيق تلك المعايير نضع اقتراحنا هنا القاضي بإنشاء (بوابة المجلات العلمية العراقية)، وكما يرد أدناه.

التعريف:

موقع الكتروني يتضمن منصة للمجلات العلمية العراقية. تخضع لادارة **تقنية** موحدة للموقع تماثل ما موجود في شبكات النشر وقواعد البيانات العالمية وتسعى لتطبيق ذات المعايير المعتمدة عالمياً في تصنيف المجلات العلمية، وبإشراف وزارة التعليم العالي العراقية ومعاييرها الموجودة او التي تطمح إليها. علماً أن هناك بعض وزارات التعليم العالي في بعض البلدان اعتمدت مثل هذه المنصة.

الأهداف:

1. محاولة تطبيق المعايير والشكلية للمجلات والدوريات العالمية.

2. اطلاع واخضاع الباحثين العراقيين على المعايير المعتمدة للنشر في المجلات العلمية العالمية من خلال قواعد البيانات مثل سكوبس وغيره.

3. اطلاع وتدريب هيئات التحرير في مجلاتنا العلمية على اتباع المعايير والآليات التكنولوجية في ادارة المجلات.

4. تحقيق اكبر قدر ممكن من الموثوقية والشفافية في التحكيم وتقييم البحوث وذلك من خلال نظام الاضافة المباشرة للبحوث من قبل الباحثين وآليات التحرير والاحالة للتحكيم والتواصل بين كل تلك الاطراف آليا.

5. اتاحة المزيد من الخيارات امام الباحث العراقي من خلال ضم الدوريات العلمية اللائقة.

6. توفير فرص المنافسة بين الباحثين والمجلات العلمية من خلال محاولة تطبيق معايير التصنيف للمجلات العلمية العراقية يطبق المعايير العلمية العالمية.

7. ايصال البحوث العلمية العراقية الى قارئي العربية على نطاق واسع.

8. عمل الدعاية للمجلات العلمية وهيئاتها العلمية والادارية من خلال وضعها على دليل المنصة.

الآليات:

يتم تطبيق هذا النظام بتمويل من وزارة التعليم العالي العراقية واشرافها العام، وتوكل مهمة تصميم المنصة (الشبكة) الى هيئة ادارية وتقنية تتمتع بالخبرة والاطلاع على هكذا مشاريع، وهذه بدورها تتولى تصميم الموقع وادارته وحمايته من الاختراقات الالكترونية والقرصنة (تهكير). تكون مهمها فنية إلى حد كبير.

كما يمكن لهذه الادارة ان تقوم بتدريب ادارات تحرير الدوريات العلمية على طريقة فتح

الحساب ووضع ضوابط النشر المتعلقة بكل دورية، وعملية توجيه البحوث الى محكمين والرد على الباحثين وهكذا، وذلك من خلال ورش عمل يمكن ان تقيمها بالتفاهم مع الوزارة.

من أجل تطبيق معايير علمية صارمة، يترتب على كل مجلة دفع مبلغ مادي بمثابة بدل اشتراك في الشبكة وبدل تحقيق الاهداف (6، و7، و8) في أعلاه.

التصنيفات العالمية للجامعات وأهميتها في تطوير جودة التعليم:

يعتبر تصنيف الجامعات (University Ranking) من الأساليب التي استجدت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتهدف إلى وضع ملامح تفوق جامعات ومؤسسات علمية عن غيرها. بل لوضع تدرج يشخص الآفضل من خلال معايير محددة تتمحور حول العملية التعليمية ومخرجاتها في مجالات التوظيف والبحث العلمي خاصة.

ويعتبر التصنيف الأكاديمي للجامعات وثيق الصلة بفكرة اقتصاد المعرفة. وبالرغم من أن التصنيف الأكثر شهرة هو الذي تصدره جامعة جياوتونغ في شنغهاي (Jiaotong)، إلا أنه لم يكن الأول. فقد قام المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف مدارس الدكتوراه هناك في عام 1982، وقامت مجلة أخبار الولايات المتحدة وتقرير العالم (U.S. News and World Report College and University Rankings)، بعمل ترتيب سنوي، وهو تصنيف موجود منذ العام 1983، وتبعت ذلك صحيفتا (Business Week) 1988، و(Financial Times) 1989، اللتان أنتجتا ترتيب ماجستيرات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فقد أُنتج صدمةً تصنيفُ شنغهاي عام 2003 بسبب اتساع نطاق تصنيفه ليشمل العالم كله... وقد وجد هذا التصنيف فقط لتوفير التوجيه الحكومي على كيفية رفع مستوى الجودة الأكاديمية لطلاب الدكتوراه المبتعثين إلى الخارج. (حنفي، ص 7-6)

ويربط بروفيسور د. محمد الربيعي بين الإدارة المركزية وأثره في إهمال التصنيفات الدولية للجامعات، ودور ذلك في تردي واقع التعليم العالي مؤكداً على أهمية استقلالية الجامعات، حيث يرى: أن معايير قياس الجودة والتفوق في يومنا هذا قد بدأت بالتبلور والظهور، وبها بدأت الجامعات العالمية تتبارى وتتسابق للفوز بأعلى الدرجات، ولم يكن هذا اعتباطاً بل لأن سوق الطلبة الراغبين بالدراسة في الجامعات، وسوق تعيين الخريجين، وسوق تمويل الدراسات والبحوث بدأ يتحدد على أساس تصنيف الجامعة. وطالما جامعاتنا لا تتبارى استناداً على هذه الأسس فلماذا تهتم بالتصنيفات العالمية؟ لنطلق حرية الجامعات ونمنحها الاستقلالية ثم نحكم على أدائها، وإلّا فلن نستطيع أن نحكم إلّا على أداء الوزارة طالما كانت مسؤليتها إنشاء الجامعات وتوسيعها، وقبول الطلبة، وتعيين الإداريين والأساتذة، وبكل ما يتعلق بالعمل الأكاديمي، كيفما أتفق والاهتمام بالكم على حساب النوع. (الربيعي، 2014)

من أشهر التصنيفات العالمية للجامعات هي: تصنيف شنغهاي- الصين، وتصنيف ويب ماتريكس– إسبانيا، وتصنيف 4ICU– استراليا، وتصنيف QS البريطاني، وتصنيف مجلة تايمز البريطانية للتعليم العالي (Times HE Ranking).

في بعض تلك التصنيفات يتم وضع تصنيفات فرعية لكل تخصص (Discipline)، أو فرع علمي. وهكذا فإنه بإمكانك أن تبحث عن أفضل جامعة في تخصص الطب أو علم الاجتماع أو التاريخ وهكذا. وقد تكون هذه الجامعة ليست هارفارد أو اكفورد أو كيمبرج كما معتاد رؤية هذه الجامعات تتسيد التصنيفات العامة (Overall)، إنما جامعة مختلفة ربما. في بعض التصنيفات تُقسم مجالات العلوم والتخصصات في الجامعات إلى تلك المتقاربة في الاهتمامات مثل: علوم الحياة والطب، والعلوم الطبيعية، والهندسة والتكنولوجيا، والآداب والدراسات الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والإدارة.

أيضاً يمكن أن تعطيك بعض التصنيفات مثل تايمز، تصنيفاً لأفضل الجامعات والمعاهد من حيث نسبة عدد التدريسيين إلى الطلبة. وبطبيعة الحال كلما كان عدد التدريسيين أكثر لعدد أقل من الطلبة، كان ذلك أفضل. بمعنى أستاذ واحد يقابله عدد أقل من الطلبة. والشكل التالي يبين لنا أول عشرة مؤسسات علمية في العالم من هذه الناحية، حيث تتصدر الكلية الطبية في وسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (0.6 طالب لكل أستاذ). بمعنى أن عدد التدريسيين والمدربين أكثر من أعداد الطلبة.

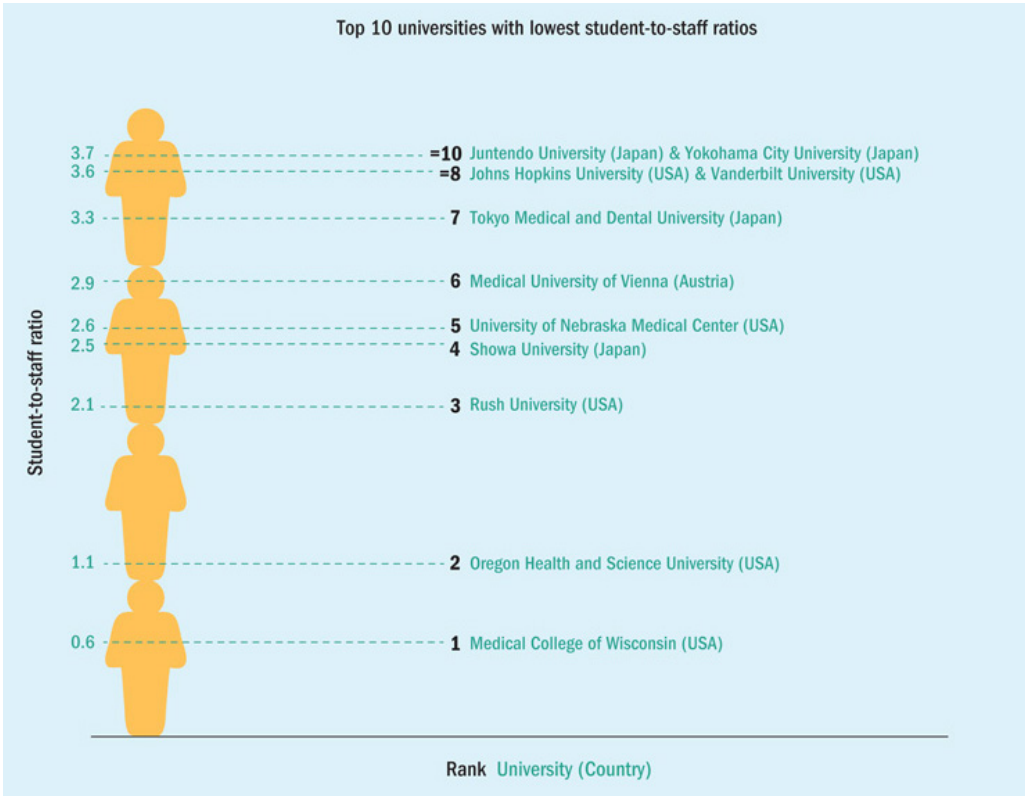

Reference: Times Higher Education, The World University Ranking: https://www.timeshighereducation.com/about-us, 13/01/2019.

ولتحسين واقع التعليم العالي في بلدنا عامة أو أية جامعة مثلاً، فلابد من تطبيق المعايير المعتمدة في التصنيفات العالمية للجامعات. أن هناك سلسلة من الخطوات اللازمة لتحسين تصنيف الجامعة، إلى جانب الاهتمام بمحتويات موقع عمادة البحث العلمي لإظهار الدعم الجامعي للمؤتمرات والأبحاث العلمية، والبعثات ودعم المشاريع العلمية المختلفة. وإلغاء جميع الروابط غير الفعالة في موقع الجامعة الالكتروني، وتحديد الكلمات الرئيسية التي يسهل على محركات البحث الوصول لها. (http://www.isra.edu.jo/start.php?c=news611.html)

1. جودة التعليم او عدد خريجي الجامعات الحاصلين على جائزة نوبل
2. جودة أعضاء هيئة التدريس وعدد البحوث منشورة في مجلات علمية دولية محكمة
3. المجلات العلمية التي تصدرها الجامعة
4. المناسبات العلمية التي تقيمها الجامعة
5. العضويات العلمية الدولية لتدريسييها
6. الاصدارات العلمية التي يصدرها تدريسيو الجامعة وتلك التي تصدر عن الجامعة.
7. الفاعلية في المجتمع: ندوات توعوية، دورات تعليم مستمر
8. المشاركة في التنمية: استشارات، مصانع، معامل، مختبرات، مزاع، سواء خاصة أو مشتركة.

وتعدد أماندا كودل في مقال لها عشرين شروطاً أساسياً لتحسين درجة الترتيب

(الربيعي، 2015) لكل إدارة جامعة ترغب بتحسين تصنيف جامعتها. والشروط هي:

1. لتغيير الجامعة نحو الافضل لابد من تغيير اسلوب المكافآت والمغريات.
2. الجامعة بحاجة الى افضل القادة لأجل استقطاب افضل الاساتذة.
3. السيطرة على النوعية تتم من خلال اختيار افضل العناصر لعضوية لجان تعيين الاساتذة الجدد.
4. لا يتعين إلّا الأفضل.
5. وضع قائمة للمتميزين من بين التدريسيين ووضع نظام لمكافأتهم ماديا.
6. التغيير نحو الأفضل مؤلم ويتوجب فصل بعض التدريسيين.
7. التعليمات الإدارية الزائدة عن اللزوم لا تؤدي غرضها في تحسين النوعية.
8. إذا كنت تريد أفضل رؤساء أقسام، فادفع أفضل الرواتب لهم.
9. قدم مغريات للأساتذة لكي يجلبوا أموالاً أكثر للبحث العلمي.
10. قلِّل الروتين وعدد اللجان.
11. كقائد تحتاج إلى فتح باب مكتبك للأساتذة والموظفين.
12. يجب تحسين العلاقة بين الادارة والهيئة التدريسية وتوضيحها بصورة افضل.
13. إبدأ بتعليم المتميزين مهارات الإدارة منذ بداية عملهم الأكاديمي.
14. إختر أعضاء المجالس الإدارية للجامعة، والكلية على أساس كفاءتهم فقط ، ثم اعمل على تثقيفهم.

15. تعلم أن تقول ''لا'' للقرارات الحكومية.

16. إمنح أعضاء هيئة التدريس رواتباً ملائمة، ووفر لهم أفكاراً ناضجة.

17. عين العالِم في منصب القائد.

18. تأكد من بقاء القائد في منصبه لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

19. امنح القائد صلاحيات كبيرة وإلا لست بحاجة إلى تعيينه.

20. امنح القائد صلاحيات اختيار العناصر الإدارية الرئيسية لفريقه.

أنواع التصنيفات:

في هذا العرض السريع، ندرج أبرز التصنيفات العالمية للجامعات مع تبيان موقع الجامعات العراقية الأخير فيما إذا وردت أي منها.

تصنيف شنغهاي (Shanghai University Rankings):

تصنيف وضعته معهد جياو تونغ شنغهاي (Shanghai Jiao Tong Institutions) الصيني، الهدف من وضعه هو مساعدة الطلبة والحكومة على تشخيص الجامعات الأكثر رصانة ومكانة في العالم. وتتمحور معاييره الرئيسية على: جودة التعليم، وجودة أعضاء هيئة التدريس، ومخرجات البحث العلمي، وحجم الجامعة، وقد وضعت ضمن هذه المحاور المعايير التالية:

الحاصلين على جوائز نوبل (باستثناء الآداب والسياسة)، ويمنح بموجبها 10 %، وأوسمة فيلدز للرياضيات، بصورة رئيسية ويمنح لها 20 %، وكثرة الرجوع والاستشهاد بأبحاث منتسبي

الجامعة، وله 20 % أيضاً، والأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة والعلوم، والابحاث المنشورة في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي للعلوم الموسع، وعليها 20 % أيضاً، وأداء الجامعة بالنسبة لحجمها، وقيمته 10 %.(http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2018.html)

وقد خلى تصنيفه من أية جامعة عراقية، حيث يقتصر على ترتيب أول ألف جامعة في العالم.

تصنيف تايمز Times Ranking:

وهو تصنيف بريطاني، يعني بمؤسسات التعليم العالي، وقد انطلق أول مرة عام 2004، ويقدم الخدمة للمعنيين بالتعليم العالي من طلبة وأولياء أمورهم، وحكومات وغيرها. يقوم معايير التصنيف الرئيسية على: أداء المؤسسة عبر التدريس، والبحث، ونقل المعرفة، والسمعة الدولية. وقد ضم تصنيف عام 2020 القادم جامعتين فقط هما بغداد ضمن 1000-801، والتكنولوجية ضمن +1000، كما نوهنا إلى ذلك مسبقاً في هذا البحث.

تصنيف كيو أس (QS Ranking):

وهو تصنيف بريطاني يصدر عن شركة Quacquarelli Symonds، التي تعني بتقييم جودة التعليم العالي. ويضع المؤشر عدداً من المعايير تأخذ بنظر الاعتبار كل من السمعة وجودة التعليم والارتباط بسوق العمل والرؤية لكل جامعة معاييراً للتقييم. وقد ظهرت كل من الجامعة المستنصرية وجامعة الكوفة في تصنيفه عام 2020 بالترتيب 1000-801.

تصنيف ويبكس الاسباني (Webometrics University Ranking):

يعتمد هذا التصنيف على المحتوى السايبري المتوفر في موقع كل جامعة، وعدد الروابط المتفرعة

والملفات بانواعها، والاستشهادات عنها في مواقع أخرى. وتوزع نسب مئوية لكل معيار وفق التالي: (http://www.webometrics.info/en/search/node/criteria)

حجم الجامعة: 20 %، أي حجم موقعها الألكتروني.

مخرجات البحث 10 %، ويشمل ذلك الملفات الثرية بنسبة 15 %، وعلماء الجامعة المدرجين ضمن مؤشر google scholar، بنسبة 15 % أيضاً. وأثر الموقع الألكتروني بما يحمله من محتوى بنسبة 50 %.

ولعل هذا التصنيف يعتبر الأضعف من بين تلك التصنيفات وذلك لاعتماده على محتوى الموقع الالكتروني وهو شئ خادع بالطبع لعدة اعتبارات، منها أن معظم الجامعات العالمية تنشر موادها بلغاتها المحلية، كذلك قد تكون المحتويات مجرد إعلامية وغير علمية بالمعايير الرصينة. ومن جانب آخر هناك تخبط لدى بعض الجامعات في إدارة مواقعها الالكترونية وتعرضها للتغيير أو التجميد أو عدم تفعيلها باستمرار. فهو بالإجمال لا يعتمد على نوعية التعليم كمعيار أساسي.

تصنيف الجامعات العراقية وفق ويبومتركس لعام 2019:

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
1	2061	University of Babylon	»	364	3504	3232	2113
2	2662	University of Baghdad	»	1094	7016	2844	2197
3	2767	University of Technology Iraq	»	724	4906	3746	2807
4	3043	Diyala University	»	2097	1338	3862	4651

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
5	3497	University of Mosul	»	2700	9411	5590	2654
6	3681	University of Basrah	»	711	12308	3106	2786
7	4074	University of Anbar	»	1043	12550	4719	3141
8	4313	Tikrit University	»	1319	13169	4095	3469
9	4347	Al Qadisiyah University	»	534	12325	3681	3802
10	4386	University of Sulaimani	»	7171	13759	3490	3299
11	4527	Salahaddin University Erbil	»	4406	14390	4224	3321
12	4811	Kufa University / University of Kufa	»	1014	9911	11470	3216
13	5000	Kerbala University/ University of Karbala	»	1153	12618	4789	4315
14	5378	Ishik University	»	2812	4236	5095	6017
15	5745	Al Nahrain University	»	534	14605	5188	4551
16	6537	Soran University	»	6074	7533	4965	6017
17	6654	Hawler Medical University	»	2320	15637	4416	4892
18	7428	University of Duhok	»	2677	10731	4044	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
19	7579	American University of Iraq Sulaimani	»	1485	10460	5553	6017
20	8375	University of Kurdistan Helwer	»	1742	12795	4041	6017
21	9419	Koya University	»	921	13592	5840	6017
22	9508	Kirkurk University	»	394	15604	11470	4752
23	9523	University of Human Development	»	6407	13242	5102	6017
24	9922	Thi Qar University	»	3061	14403	4859	6017
25	9955	Mustansiriyah University	»	369	11353	11470	5564
26	11288	Sulaimani Polytechnic University	»	2302	15578	6173	6017
27	11313	University of Wasit	»	6281	16298	4309	6017
28	12446	University of Information Technology & Communication	»	13112	16095	6297	6017
29	12798	University of Zakho	»	6260	17836	5171	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
30	13043	Komar University of Science and Technology	»	10892	16779	6668	6017
31	13350	Cihan University Erbil	»	9677	19844	2914	6017
32	13350	Al Muthanna University	»	4423	18685	5394	6017
33	13413	Dijlah University College	»	2371	18691	6022	6017
34	13423	Ahlulbait University Karbala Iraq	»	2064	12925	11300	6017
35	14380	Al Mansour University College	»	11431	18463	6894	6017
36	14461	Al Iraqia University	»	7207	16636	9520	6017
37	14517	Misan University	»	2867	13643	11470	6017
38	15788	Al Qasim Green University	»	5821	21745	5637	6017
39	16107	(3) College of Science Baghdad University	»	3915	15667	11470	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
40	16448	Madenat Alelem University College	»	20550	19789	7820	6017
41	16722	American University Kurdistan	»	23545	19596	8101	6017
42	16988	Nawroz University	»	6306	20958	8605	6017
43	17043	Middle Technical University	»	10133	22634	6130	6017
44	17368	Erbil Polytechnic University	»	17240	21630	7347	6017
45	17488	Duhok Polytechnic University	»	10075	22740	6756	6017
46	17502	Lebanese French University LFU Erbil	»	17892	21247	7962	6017
47	17845	Charmo University	»	17743	22727	6508	6017
48	18318	University of Fallujah	»	15654	23298	6809	6017
49	18358	University of Raparin	»	11176	22864	7915	6017
50	18378	Al Maarif University College	»	10675	22620	8288	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
51	18428	Al Nisour University College	»	20321	23009	6819	6017
52	18574	Kurdistan Institution for Strategic Studies and Scientific Research	»	17628	22497	8007	6017
53	18678	(3) University of Basrah College of Medicine	»	18470	17556	11470	6017
54	18987	Southern Technical University	»	13205	23923	7195	6017
55	19048	Islamic University College Najaf	»	11911	24252	6904	6017
56	19583	AlKarkh University for Science	»	10956	24836	7051	6017
57	19666	Ninevah University	»	13171	25010	6601	6017
58	19963	Samarra University	»	11451	24295	8358	6017
59	20140	Alkafeel University College	»	2147	24474	9430	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
60	20330	Basrah University for Oil and Gas	»	15951	25804	5929	6017
61	20533	Jabir ibn Hayyan Medical University	»	12247	24661	8706	6017
62	20693	Al Esraa University College	»	11409	26975	3906	6017
63	20736	Al Mustaqbal University College	»	16376	26274	5497	6017
64	20801	University of Garmian	»	13125	25434	7790	6017
65	20820	Cihan University Campus Sulaimaniya	»	13629	25410	7870	6017
66	21326	Al Farabi University College	»	19427	26226	6288	6017
67	21486	Baghdad College for Economic Sciences University	»	19414	23675	10214	6017
68	22604	Al Rasheed University College	»	19339	25365	9635	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
69	23156	Al Kindy College of Medicine	»	11145	23614	11470	6017
70	23537	Al Furat Al Awsat Technical University	»	9479	24147	11470	6017
71	24040	Cihan University Duhok	»	19630	27069	8288	6017
72	24076	Baghdad College of Pharmacy	»	27458	22595	11470	6017
73	24360	Al Rafidain University College	»	22984	24085	11470	6017
74	24375	Kurdistan Board of Medical Specialties	»	22663	24118	11470	6017
75	24734	(1) Bayan University	»	14376	25198	11470	6017
76	24761	Iraq University College	»	23845	24463	11470	6017
77	24792	Al Turath University College	»	20781	26397	10455	6017
78	24983	Al Kut University College	»	15931	25330	11470	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
79	25101	Al Yarmouk University College	»	27651	23637	11470	6017
80	25352	University of Hamdaniya	»	16464	26618	10852	6017
81	25414	International University of Erbil	»	25447	26164	10852	6017
82	25440	Imam Ja'afar Al Sadiq University	»	17052	25718	11470	6017
83	26162	Northern Technical University	»	13041	28109	5415	6017
84	26692	Imam Kadhim College for Isalmic Science University	»	12124	27092	11470	6017
85	26719	Shat Al Arab College	»	12487	27099	11470	6017
86	26990	Al Kitab University college	»	25777	26866	11470	6017
87	27040	University of Al Ameed	»	19983	27196	11470	6017
88	27085	Basrah University College of Science and Technology	»	22609	27823	10417	6017

	World Rank	University	Det.	Presence Rank*	Impact Rank*	Openness Rank*	Excellence Rank*
89	27282	(3) Technical Institute of Samawa Middle Euphrates Technical University	»	16176	27543	11470	6017
90	27679	Al Ayen University	»	21965	27793	11470	6017
91	27728	Bilad Al Rafidain University College	»	23612	27793	11470	6017
92	28098	Ibn Hayyan University College	»	17919	28120	11470	6017
93	28103	University of Warith Al Anbiyaa	»	14047	28129	11470	6017
94	28167	University of Halabja	»	15931	28168	11470	6017
95	28169	Alhussain University College	»	19860	28178	10550	6017

resource: http://www.webometrics.info/en/aw/iraq?fbclid=IwAR1EzbQBQ604lEpfTjwi-OBQyl1n7EFBDsKc8PUwIWwurH4VO0aWmmgkgJo

وباعتبار أن النشر العلمي في دوريات علمية معتبرة، وباللغة الإنكليزية خاصة يعتبر أهم معايير تصنيفات الجامعات في العالم، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، **نقترح** العمل على ستراتيجيتين،

الأولى قصيرة الأمد، والثانية طويلة الأمد من أجل تطوير عملية النشر والتواصل مع المجتمع العلمي العالمي. فباعتبار أن النشر باللغة الإنكليزية، وأن أغلبية كبيرة من أكاديميينا وباحثينا ينقصهم الإلمام بتلك اللغة خصوصاً بدرجة تمكنهم من الكتابة والنشر بها، فنقترح هنا: تشكيلة لجنة علمية في كل كلية تختار أبرز البحوث المقدمة للترقية مثلاً أو مقدمة للنشر، فتقوم بإحالتها الى لجنة ترجمة/ مترجم كفوء/ أكاديمي إلى اللغة لانكليزية، ومن ثم مساعدة مؤلف ذلك العمل في نشرها في مجلات علمية معتبرة، خصوصاً تلك التي على مؤشر سكوبس. ويقوم شخص كفوء فنياً بمساعدة الباحث الذي تم اختيار بحثه وترجمته لينشره {آلياً} على شبكة النشر/ المجلة).

بهذا نكسب وصول أعمال متميزة بقدر ما إلى المنابر العالمية ووضعها بمتناول أيدي القراء في العالم من جهة، ومن جهة ثانية ارتقاء تصنيف جامعاتنا وبعض باحثينا المتميزين من خلال اتساع شهرتهم وإمكانية الاقتباس والاستشهاد بأعمالهم.

أما الستراتيجية طويلة الأمد، فهي اعتماد معيار صغر السن في قبول طلبة الدراسات العليا وعمل برامج تأهيل لهم سواء في اختصاصاتهم بما في ذلك الابتعاث إلى جامعات معتبرة، لإكمال دراساتهم العليا، وبرامج تدريب وتطوير من بين ما تشمله هو تطوير لغتهم الانكليزية، ومهارات البحث والنشر، والتواصل مع المجتمع العلمي.

كذلك وفق معيار الأساتذة والطلبة الأجانب، فإننا نقترح هنا، أن يتم اعادة جرد كل الأساتذة والخبراء، والطلبة سواء الأجانب، أو حتى من العراقيين الذين لديهم جنسيات مزدوجة، وتحديث الاحصائيات المتعلقة بهذا الجانب، ونشرها بالإضافة إلى تقديمها إلى المؤسسات والجهات المعنية بالتصنيفات العالمية للجامعات.

قد يتعبر البعض أن هذا نوعٌ من التحايل، ولكن في الواقع نحن نحتاج على الأقل بعث الثقة في مؤسساتنا العلمية، وفتح الباب فعلاً لاستقطاب الطلبة والاساتذة والخبراء الأجانب من أجل اعادة الاندماج بالمجتمع العلمي الدولي. لقد فعلت بعض الجامعات الخليجية مثل هذا النوع من الأساليب في سبيل رفع تصنيف جامعاتها باتباع ما يسميه البعض (تحايلاً) أيضاً، وهو: التعاقد مع أساتذة من جامعات عالمية يستفاد منهم فقط في نشر أبحاثهم بذكر انتسابهم (الظاهري) إلى تلك الجامعات. ويسميهم البعض (أساتذة ظل).

لقد تم استنكار قيام بعض الجامعات بتوظيف أساتذة الظل الذين لاينفقون إلا وقتاً قصيراً جداً في هذه الجامعات، مقابل ثمن باهظ، بحيث تحسب منشوراتهم ضمن منشورات هذه الجامعات. ولا يزال الحجم الفعلي لهذه الظاهرة غير معروف، لكن ربما يؤثر بشكل هامشي فقط على المستوى الفعلي في البحث العلمي. ومع ذلك، فإنه يؤثر في صورة الجامعات والدول في التصنيف العالمي، التي تنتجها تقارير التنافسية (Competitiveness Reports)، وتقييم البنك الدولي للاقتصاد القائم على المعرفة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2014، نشرت (US News) تقريراً عن أفضل الجامعات في المنطقة العربية. (حنفي، 2015، ص 8)

على أية حال، هناك قنوات أخرى لعلها أكثر جدوى للاستفادة من الكفاءات العراقية في الخارج، ومن ضمنها برنامج الأستاذ الزائر، الذي يمكن أن يقدم خدمة فعلية من خلال ورش العمل والتدريب والمحاضرات التي يقدمها هؤلاء في جامعاتنا، وكذلك عمل بحوث مشتركة مع أعضاء الهيئات التدريسية في جامعاتنا تنشر في مجلات علمية معتبرة، يعود نتاجها بالفائدة الكبيرة سيما تصنيف الجامعات.

استنتاجات:

1. توجد مفارقة كبيرة في عملية الموائمة بين مدخلات التعليم العالي ومخرجاته، حيث يوجد فائض كبير في بعض التخصصات التي ليس لها أهمية، باعتبار الوفرة في أعداد الخريجين من جهة، وعدم وجود فرص عمل لهم. فضلاً عن أن تخريجهم يتم دون تدريب كاف ليأخذوا دورهم في المجتمع. الأمر يبدو وكأن الوزارة تحاول أن (تعيل) هؤلاء المواطنين مستقبلاً، لكنها تساهم في بطالتهم وأزماتهم النفسية مستقبلاً فضلاً عن إثقال كاهل الدولة.

2. يساهم النظام المركزي في إدارة الجامعات في خلق بيروقراطية وعوائق كبيرة في سبيل تطورها، إضافة إلى ديمومة سياقات تقليدية لم تعد ذات أهمية في الواقع الحالي.

3. أدت الإدارة المركزية المفروضة على الجامعات إلى إضعاف روح التنافسية فيما بينها من جهة، وبين جامعات العالم من جهة أخرى، إضافة إلى ضعف الدافع للتطور عموماً.

4. ساهمت التعيينات المركزية بوجود أشخاص غير مؤهلين سواء في لإدارة أو الهيئات التدريسية، ما يؤدي إلى تدهور التعليم في الجامعات وضعف أدائها ومساهماتها في المجتمع عموماً.

5. تؤدي آلية القبول المركزي لخريجي البكالوريا في مؤسسات التعليم العالي إلى عملية تنسيب عشوائية لا تراعي القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات وكلياتها وأقسامها، ولا تأخذ بنظر الاعتبار حاجة البلد الفعلية للنوعية من التخصصات. لذلك خلفت عبئاً على الجامعات والمعاهد من جهة، ومن جهة أخرى خلق جيوش من العاطلين عن العمل تحت صفة (خريجين). وأدت بالنتيجة إلى تردي التعليم وسمعته والضر باقتصاد البلد.

المقترحات والتوصيات:

في ضوء ما عرضناه في الصفحات السابقة، وما تمت مناقشته، نقدم حزمة من التوصيات إلى الجهات المعنية، يمكن إيجازها بالشكل التالي:

1. نوصي الجهات التشريعية في الدولة، والجهات المعنية خصوصاً وزارة التعليم العالي، بمنح المزيد من الاستقلالية واللامركزية للجامعات والمؤسسات العلمية العراقية، وذلك لأهمية هذا الأمر في تطوير الجامعات وخلق دافع أكبر للتنافسية ما يعني فرص تطويرها. وعلى غرار ما حصلت عليه الجامعة التكنولوجية ببغداد على الأقل.

2. وفق ذلك، ندعو وزارة التعليم العالي إلى ايقاف القبول المركزي في الجامعات والمعاهد، وترك الباب مفتوحاً لتلك الجامعات لوضع معايير القبول وفق طاقتها الاستيعابية واحتاجات المنطقة أو البلد عامة من التخصصات.

3. كذلك ندعو إلى وقف التعيينات المركزية من قبل الوزارة وتنسيبها ومناقلاتها للاساتذة والكوادر، وترك الحرية لتلك المؤسسات وفق حاجتها ومعاييرها.

4. في نفس السياق، نحث الجهات المعنية على المباشرة بتطبيق خطوات خصخصة الجامعات والمؤسسات العلمية.

5. وللمساهمة في انجاح الخصخصة نوصي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بالتعاون معها في جوانب الاستشارات العلمية وتبادل الخبرات والاستثمار المشترك في المجالات الصناعية والزراعية وغيرها.

6. من أجل تحقيق نجاحات أفضل على مستوى تصنيفات الجامعات والدوريات العلمية والمراكز

البحثية، نوصي رؤسات تلك المؤسسات بتنزيل معايير كل من تلك التصنيفات، وترجمتها إن اقتضى الأمر إلى العربية إن لم تكن مترجمة، وتعليقها في مكاتبهم أو وضعها أمامهم، ناهيك عن توزيعها على رؤساء وكوادر الوحدات الإدارية الأصغر (كليات، معاهد، أقسام)، من أجل المزيد من الوعي، ووضعها موضع التطبيق أو العمل بها قدر الإمكان.

7. نوصي وزارة التعليم العالي، بعمل بوابة للمجلات العلمية على غرار شبكات الناشرين العالميين، غرضها تطبيق معايير الجودة بالنسبة للدوريات العلمية العراقية، وتوسيع نشر النتاجات العراقية، مع ترك حرية التقييم ووضع ضوابط النشر الخاصة بكل مجلة.

8. نوصي إدارات الدوريات العراقية بالسعي إلى دخول معامل التأثير العربي، كخطوة أولى باتجاه الدخول إلى التصنيفات العالمية للدوريات العلمية مثل ذلك الذي يعتمده مؤشر سكوبس.

9. نوصي وزارة التعليم العالي باعتبارها الجهة المركزية المتحكمة للآن، باعتماد برنامج الأستاذ الزائر بغية استفادة جامعاتنا على الأقل من الكفاءات العراقية في الخارج.

10. نوصي الجامعات بالإهتمام بمواقعها الالكترونية، وتحسين جودتها وتحديثها باستمرار بما يواكب ما تفعله الجامعات العالمية، وليس جعل تلك المواقع منابر إعلامية ودعائية لرؤسائها وعمداء كلياتها.

11. نقترح على الباحثين والمراكز البحثية، تقديم المزيد من البحوث والدراسات التي تقيّم واقع التعليم العالي في العراق، وخصوصاً مدى جدوى اللامركزية والخصخصة.

الخاتمة:

ونحن نصل إلى خاتمة عملنا هذا، فإننا قد اجتهدنا في تحديد بعض المشكلات التي تعيق عملية تطوير التعليم العالي في بلدنا، ونعتقد أن عملية الإدارة المركزية من قبل وزارة التعليم العالي وفرضها الضوابط والأوامر الفوقية سواء المتعلقة بالتعيينات أو تنسيب الطلبة ومعدلات القبولات، وغيرها، بالإضافة إلى عملية التبعية المالية وعدم منح الفرصة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإدارة ذاتية ومحاولة اعتمادها على ذاتها من أجل تمويل نفسها، ناهيك عن انفتاحها على المجتمع، والمؤسسات الانتاجية في البلد، كل هذه العوامل قد كبلت مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات

خصوصاً، وحدت من تطورها. لذا فإنا حوالنا في هذا العمل تقصي المشكلة قدر الإمكان، وعلى أقل تقدير بمقارنة بعض أنظمة التعليم والادارة في بلدان متطورة مثل المملكة المتحدة. والحال كذلك، فإننا نعيد التوكيد على أهمية الإدارة اللامركزية بمنح المزيد من الصلاحيات للجامعات، بالإضافة الى تجارب خصخصة، مع استمرار نوع من الرعاية والرقابة الخارجية لوزارة التعليم العالي، من أجل الحفاظ على إطار عام من تطبيق المعايير المطلوبة.

باختصار حاولنا من خلال هذا العمل أن نركز على الاشكاليات المتعلقة بالادارة المركزية للجامعات، وما يرتبط بها من أمور نرى أنها ساهمت بتأخر عملية تطور جامعاتنا، وكرست مفارقة كيف أن مخرجات التعليم العالي لدينا باتت مشكلة عوضاً عن أن تكون سبباً في تطور البلد. وباعتبار أن البحث العلمي هو بوابة التطور العلمي ومعياره الرئيس، حاولنا أن نقدم مقترحات لعل من شأنها أن تساهم في احداث نقلة إيجابية في هذا المجال، ما ينعكس على الجامعات ايجابياً أيضاً، وهذه المقترحات من الضرورة أن تكون متزامنة مع بداية تطبيق ولو تدريجي للإدارة اللامركزية لتلك المؤسسات، ومنحها الاستقلالية.

نتمنى مخلصين أن ترى هذه المقترحات استجابة أو نظر من قبل المعنيين، وأن توضع على الأقل على طاولة النقاش والتداول.

المراجع والمصادر:

أولاً: باللغة العربية:

1. بلاكيت، بنجامين، مجلات علمية مزيفة توقع بالباحثين العرب، الفنار للإعلام، 12-2015-10.

2. الحربي، مها محمد، تفعيل اللامركزية في إدارات التعليم، مجلة المعرفة، 03/03/2015.

3. حنفي، ساري، إغواءات التصنيف الأكاديمي للجامعات العربية ووهمها، افتتاحية مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان (32-31) صيف-خريف 2015.

4. الربيعي، محمد، جودة التعليم أهم من أي شيء آخر، جريدة المدى، العدد (3535)، 28/12/2015.

5. الربيعي، محمد، من يتحمل مسؤولية تدني مستوى التعليم؟، جريدة المدى، 04/10/2014.

6. شحاذة، يوسف يعقوب، واقع الإدارة اللامركزية لعمداء كميات جامعة بغداد من وجهة نظر معاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية، مجلة الأستاذ- العراق، العدد 209، مج 2، 2014.

7. عارف، محمد، الروتين يقتل الابداع والابتكار في الجامعات العراقية، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=408819، 04.04.2014

8. قابيل، طارق، معامل التأثير العربي، منظمة المجتمع العلمي العربي: http://arsco.org/article-detail-596-8-0.

9. الموقع الالكتروني لجامعة الإسراء الأردنية: http://www.isra.edu.jo/start.php?c=news611.html

10. الموقع الالكتروني للجامعة التكنولوجية ببغداد: https://uotechnology.edu.iq/index.php/about-university/aboutuot

11. موقع الجزيرة نت، تصنيف المجلات العلمية العربية.. كيف يخدم البحث العلمي؟، موقع

الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/news/science/2019/1/23

12. موقع معامل التأثير العربي: http://www.arabimpactfactor.com/pages/tasnif.php

ثانياً: باللغة الانكليزية:

13. http://ausrevista.com/26-2.1.html

14. http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2018.html

15. http://www.webometrics.info/en/aw/iraq?fbclid=IwAR1EzbQBQ604lEpfTjwi-OBQyl1n7EFBDsKc8PUwIWwurH4VO0aWmmgkgJo

16. http://www.webometrics.info/en/search/node/criteria

17. #/https://beallslist.weebly.com

18. https://www.library.wisc.edu/find/top-10-databases/

19. https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/locations/IQ/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats.

20. Times Higher Education, The World University Ranking: https://www.timeshighereducation.com/about-us, 13/01/2019.

21. West, Anne, Allmendinger, Jutta, Nikolai, Rita and Barham, Eleanor (2010) Decentralisation and educational

achievement in Germany and the UK. Environment and Planning C: Government and Policy, 28 (3). pp. 450-468. .ISSN 0263-774X

22. William Yat Wai Lo, Decentralization of Higher Education and its Implications for Educational Autonomy in Taiwan, Asia Pacific Journal of Education, June 2010, issue 30 (2).